بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لن يجد أهل مصر رعاية في ظل الرأسمالية ولن يتوقف التضخم إلا باقتلاعها

الخبر:

نقل موقع مصراوي الأحد 2024/8/4م، تأكيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال اجتماع عقده مع رئيس الوزراء، على توجه الدولة لدعم وتشجيع القطاع الخاص، المصري والأجنبي؛ لزيادة الاستثمارات الصناعية، وتحقيق طفرة في حجم وجودة الإنتاج الصناعي المصري، وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس السيسي تابع كذلك مستجدات تطوير عدد من الملفات الخدمية ذات التأثير المباشر على حياة المواطنين، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والسياحة، بالإضافة إلى جهود الحد من التضخم وضمان توافر السلع في الأسواق.

التعليق:

الحديث عن دعم الصناعات وتشجيع الاستثمارات، دون التركيز على نوع تلك الصناعات وأن تكون صناعات ثقيلة تتوقف عليها الصناعة، ودون أن تزرع البلاد وتنتج المحاصيل الاستراتيجية التي يحتاجها الناس، هو من العبث، وذلك ما تلزم به الرأسمالية والدول الكبرى والمؤسسات الاستعمارية حكام بلادنا، فقرارهم مرهون بإرادة سادتهم في البيت الأبيض، ولهذا فكل ما يقال عن تشجيع الاستثمار إنما هو فتح بلادنا ومواردها ومنابعها وأسواقنا أمام الغرب وشركاته الناهبة للثروة، ولا مانع من إلقاء بعض الفتات للمنتفعين. ولهذا لا رعاية في ظل الرأسمالية التي تتاجر بآلام الناس وتستغل حاجتهم للتداوي والدواء، ولعل اتجاه الدولة لخصخصة المستشفيات هو خطوة على الطريق، بها يتخلص النظام من جزء مما يدعيه من دعم ويحصل أموالا من خصخصتها ويمكّن الرأسماليين من استثمارات جديدة يفرغون من خلالها جيوب الناس. ويقاس عليها قطاع التعليم وغيره من القطاعات الخدمية التي يجب على الدولة أن توفرها لرعاياها بالمجان، ناهيك عن تضييق الخناق على كل عمل مبدع يهدف إلى النهوض بمصر وأهلها وتشجيع كل ما من شأنه إخضاعهم وتغييب عقولهم.

إن مصر لن ترى خيرا في ظل الرأسمالية وأدواتها مهما قالوا ومهما فعلوا، فكل أفعالهم لا تخدم إلا مصالح الغرب وتركيز نفوذه وتأبيد تبعية البلاد له لعقود قادمة، ولا حل إلا باقتلاع نفوذه ونظامه والانعتاق من تبعيته المقيتة وما تجره من ويلات.

إن واقع مصر ومواردها وما فيها من ثروات يمكنها من الكثير، فهي تملك من المقومات ما لا تمتلكه دول كبرى وما يمكنها من الاستغناء عن العالم كله ويمكنها من رعاية أهلها خير رعاية فقط إذا ملكت إرادتها واستبدلت بالرأسمالية نظاماً يرعى الناس ويحقق لهم العدل ويحفظ لهم الحقوق.

إن مصر تستطيع أن تزرع ما تحتاجه من قمح، وخلال عام واحد يمكنها أن تكون من الدول التي تصدره لو أحسنت استغلال المساحات الواسعة الصالحة للزراعة والتي لا تحتاج لكثير جهد

لاستصلاحها وزراعة القمح فيها، كما يمكنها أن تكون من كبرى دول العالم في صيد الأسماك والصناعات القائمة عليها لو استغلت مسطحاتها المائية الطويلة والواسعة الممتدة المملوءة بالخيرات، بخلاف ما تستطيع إنشاءه من مزارع. ولم نتكلم عن النفط والغاز والمعادن وباقي تلك الثروات، ولم نتكلم عن منطقة قناة السويس وما يمكن تغيير واقع مصر من خلال استغلالها والاستفادة منها، ولم نتكلم عن طاقات شبابها المهدرة التي يدعي النظام أنها تلتهم ما يقوم به من تنمية بينما هي طاقة تستطيع وحدها إحداث الفارق لو تمكنت من موارد الثروة وسمح لها باستغلالها على الوجه الحقيقي، وأسس بهم صناعات ثقيلة. ولو وضعت الدولة نظام نقد أساسه الذهب والفضة لا علاقة له بالدولار ولا تهيمن عليه مؤسسات الغرب الاستعمارية... حينها ستجد مصر بلون مختلف، خيرا لها وللأمة بعمومها، كل هذا وأكثر يمكن القيام به ولكن ليس في ظل الرأسمالية التي تحول دون تحقيقه وتمكين مصر من القيام به ولو تطلب الأمر حربا مباشرة، فهذا الأمر لا يتحقق إلا باقتلاع الرأسمالية واستبدال نظام الإسلام بها، النظام الذي يوجب القيام بكل ما ذكرنا، فدولته ليست دولة جباية ولا تقبل الخضوع للغرب ولا التبعية لنظامه بل ترعى الناس وتكفل أرزاقهم وحقوقهم بأحكام شرعية مصدرها الوحي تطبقها دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد فضل

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر